الاساس المادي لها هو العنصر الذي جعل منها هما جماهيريا يوميا واعطاها صفة الاستمرار ، لأن الطائفية قد اكتسبت في فترة من الفترات وما زالت مظهرا اقتصاديا كان يعود بالفائدة على طائفة دون الاخرى . علما بأن هذه المصلحة قد بدأت بالتضاؤل مع تزايد نمو الوضع الاقتصادي في لبنان وتبدل الاساس الذي كان يستند اليه . بحيث أعطى حجما محدودا للمصالح الاقتصادية التي كانت تؤمنها الطائفية قياسا بالاوضاع الاقتصادية الجديدة التي يعيشها لبنان .

في اللحظة التي أجبر فيها الاستعمار على مغادرة لبنان ، حرص على أن يشتغل كافة الامراض التي كان يعاني منها المجتمع اللبناني بالشكل الذي يضمن استمرار النفوذ الاستعماري في لبنان برغم الاستقلال الذي أعطي له . ومن هنا ركب النظام السياسي اللبناني على أساس طائفي بحيث قننت الطائفية وكرست كحقائق دستورية في الوضع اللبناني وان كانت هذه الحقائق غير مكتوبة ولكن متعارف عليها ضمن ما يسمى بالميثاق اللبناني . وقد وزعت الوظائف على هذا الاساس ابتداء من رئيس الجمهورية الى أصغر موظف في أي دائرة حكومية . وقد خدمت هذه السياسة ثلاثة أهداف مركبة . هدف القوى الاستعمارية بتفتيت لبنان السياسي الامر الذي يبقي على مصالح الاستعمار ونفوذه في لبنان . خاصة وانه قد صور لبعض الطوائف ، ان أمانها مرتبط باستمرار علاقتها بالغرب . والهدف الثاني تكريس الزعامات العشائرية ــ الاقطاعية وضمان استمرار نفوذها من خلال توزيع المناصب الرسمية بين أطرافها المختلفة ، والهدف الثالث ابقاء قضية الطائفية قضية يومية في المجتمع اللبناني يعيشها المواطن يوميا بحيث لا يستطيع اي مواطن أن يحقق مصالحه الا من خلال التركيب الطائفي القائم في المجتمع وعلى أساس اللعبة الطائفية التي تتم فيه .

وفي ظل درجة معينة من تطور الوضع الاقتصادي اللبناني وبالتالي من الحجم المحدود لفرص العمل المتاحة كانت الوظيفة الرسمية تعتبر امتيازا كبيرا لمن يستطيع الحصول عليها حتى ولو كان موظفا في البلدية . ولم يكن ممكنا لأي مواطن الحصول على وظيفة ، خاصة في الدوائر الرسمية الا من خلال الواسطة التي يوفرها هذا الزعيم او ذاك ، الامر الذي جعل الطريق للوظيفة الرسمية يمر دائما عبر بوابة الزعماء التقليديين ، الامر الذي كان يزيد من هيمنتهم ونفوذهم . وما لهذا من انعكاسات على صعيد الانتخابات وغيرها من أوجه الحياة السياسية في لبنان وهي في النهاية تكريس للطائفية ، لأن الانتماء للدولة يفترض قبل ذلك انتماء للطائفة .

وعلى الجانب الثاني فقد كانت هنالك لهذه الطائفة أو تلك ، امتيازات تتدرج في ضوء الفئة التي يشغلها الموظف . ان (التمييز) بين الطوائف قد سعر مشكلة الطائفية برغم أن حجم التمييز يبقى محدودا فيما لو قورن بالتمييز المعطى على أساس الوظائف التي كانت تشغل على أساس طبقي بالدرجة الاساسية ، واذا كان لهذه الطائفة عدد من الوظائف زيادة عن وظائف الطائفة الاخرى ، وهو المظهر الاول لطائفية النظام ، فان المظهر الاخر هو طبقية النظام التي تتضح من خلال الامتيازات التي تقدم لموظفي الفئات الممتازة والذين لا يمكن ان يعينوا الا في ضوء الاعتبارات الطبقية ، وتتضح هذه الحقيقة جلية من خلال مراقبة أسماء موظفي الفئة الاولى والثانية في الدولة اللبنانية . ولكن ولاعتبارات عديدة جدا أبرزها محاولة اخفاء طبيعة النظام الطبقية ، كان التركيز يجري دائما على الطابع الطائفي للوظيفة . الامر الذي ولد ما يشبه الطائفة ــ الطبقة في النظام اللبناني . والتي تجد مصلحتها في ابقاء الوضع اللبناني في وضعيته تلك ، وتجد أمانها ومصلحتها في استمرار علاقاتها الوثيقة مع الغرب ، خصوصا وان مثل هذا التوجه السياسي كان متناسبا مع طبيعة البنية الاجتماعية ــ الاقتصادية المتخلفة